

حقوق الإنسان... انقسام لبناني آخر!

عمر نشابة

حقوق الإنسان مبدأ قرينة البراءة من خلال إطلاقهم تصريحات علنية تدين الجيش قبل انتظار صدور نتائج التحقيق في وفاة أشخاص أو قفوا للاشتباه بصلوهم في الإرهاب. ومعلوم أن احترام قرينة البراءة هو من بين ركائز المحاكمة العادلة، وكل شخص - سواء المحقق أو المحقق معه - بريء حتى تثبت إدانته أمام محكمة عادلة، لا أمام وسائل الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي. وفيما يمكن أن تزيد الشبهة بسبب بعض الممارسات، إلا أنه لا ينبغي أن تتحول الشبهة إلى هجوم مركّز على الجيش يمكن أن يستخذه البعض في حرب نفسية تستهدف المؤسسة العسكرية. وفي موازاة ذلك، فإن ممارسات وتحركات واتصالات بعض المشتبه فيهم من بين النازحين السوريين في لبنان المشتبه فيهم بالصلوع في الإرهاب يمكن أن تزيد الشبهة وتبررها، لكن لا يجوز أن تتحول إلى إدانة قبل المحاكمة، ولا ينبغي أن تستخدم، حتى بعد صدور أحكام بالإدانة، للتعميم بشأن النازحين السوريين.

لنتعمق في النقاش، ولنحسب أن القضاء أذان عسكريين بعد ثبوت صلوعهم في تعذيب معتقلين لديه، فهل سيوقف ذلك ممارسات التعذيب؟ وهل سيرتدع العسكريون الآخرون؟ وهل يمكن أن يساهم ذلك وحده في حل المشكلة؟

المساءلة والمحاسبة القانونية واجب لا يفترض إغفاله أبداً، لكن المطالبة بهما ينبغي أن تقتصر ببرنامج متكامل لتوعية الناس بشأن الحقوق، وإقناعهم بأهمية الحفاظ عليها وحمايتها. أما التركيز على الملاحقات القانونية من دون وجود قناعة راسخة وسائدة في المجتمع، فقد تحدث أضراراً جسيمة بمساعي التحقيق على حقوق الإنسان. فماذا، مثلاً، لو أُجري استفتاء يدعو اللبنانيين إلى الاختيار بين الإجراءات الأمنية والعسكرية الصارمة وبين الحفاظ على حقوق النازحين السوريين؟ أأن تؤدي النتيجة إلى مزيد من تراجع في حقوق الإنسان؟ للنقاش صلة، لكن قبل ختم هذا المقال، وبسبب الانقسام الحاد بين بعض اللبنانيين حول هذا الموضوع، نذكر بالمبدأ القانوني القائل إن الاتفاق هو الذي يصنع القانون ويجعله قابلاً للتطبيق... Consensus Facit. Legem.

علت أصوات في لبنان أخيراً حاسمة بإدانة ضباط وعناصر من الجيش اللبناني قبل ختم التحقيق في وفاة أربعة أشخاص كانوا قد احتجزوا للتحقيق معهم في احتمال صلوعهم في جرائم إرهابية. وفي المقابل، دافعت أصوات أخرى عن أداء الجيش حتى ولو تضمن تعذيباً ومعاملة قاسية ومهينة وغير إنسانية بحق المشتبه فيهم. وفي الموقنين إساءة لمبادئ حقوق الإنسان. لكن، قبل مناقشة هذا الاصطفا الذي يضاعف خلافات اللبنانيين في ما بينهم، لا بد من الإشارة إلى أن حماية حقوق الإنسان والحفاظ على كرامات الناس تستدعي جهوداً مشتركة، يُفترض أن تبذلها المؤسسات الرسمية المدنية والعسكرية من جهة، والأشخاص المسؤولون عنها والعاملون فيها من جهة ثانية، والهيئات غير الحكومية من جهة ثالثة. ولا تقتصر الوسائل المخصصة لحماية الحقوق والحفاظ عليها على الآليات الدستورية والقانونية والتوجيهية، بل تشمل التوعية والإقناع وإحياء قيم اجتماعية ثابتة مبنية على رفض تجاوز كرامات البشر في كل الظروف، ولأي سبب كان.

أما محاسبة منتهكي حقوق الإنسان، فلا يمكن أن تكون كافية إذا اقتصر على العقوبات القانونية، خصوصاً حيث لا دولة قانون ولا مسار تشريعي سليم. بل يجب أن تكون اجتماعية بحيث يعتبر انتهاك الحقوق أمراً شاذاً ومرفوضاً، ودليلاً على الحد أو العقد النفسية التي تستدعي علاجاً سلوكياً.

إن قيام دولة القانون يستدعي مشاركة المواطنين في وضع القوانين، بما فيها قانون حقوق الإنسان والقوانين التي تجرم التعذيب من خلال الانتخابات التشريعية. لكن هذا الأمر معطل في لبنان منذ زمن. ويؤدي هذا العطل إلى اتساع الشرح بين القوانين والأصول التي تحمي حقوق الناس وتحميهم والقيم الاجتماعية السائدة. فمثلاً، يتجاهل المجتمع اللبناني بمعظم أطيافه، على ما يبدو، معالجة موضوع التصرفات العنصرية بحق النازحين السوريين في لبنان بسبب تقديمه الاعتبارات الاقتصادية والأمنية على القيم الأخلاقية والحقوقية. كما يتجاهل بعض مناصري



بعلمك

القادر المعروف بـ«الجارودي»، المطلوبين بجرائم إرهاب وتفخيخ سيارات. وتبين أنهما موجودان في مبنين يملك أحدهما المدعو خالد عز الدين. ولدى دخول القوة المهاجمة، سارع الغاوي إلى محاولة تفجير نفسه بحزام ناسف بعناصر المخابرات الذين أوردوه على الفور، في حين حاول الجارودي الفرار مطلقاً النار باتجاه القوة المهاجمة، ما دفع العناصر إلى إطلاق النار باتجاهه حيث أصيب بطلق نارية وما لبث أن فارق الحياة. وأوقف كل من عز الدين والسوريين وليد خالد جمعة وابنه، وهما والد وشقيق القيادي في تنظيم «داعش» غياث جمعة الملقب بـ«أبو الوليد»، والذي قتل في مواجهات مع الجيش في جرد رأس بعلمك في كانون الثاني 2015 مع أبو عبدالله الأهوازي وثلاثة آخرين. وتمكنت القوة من

ريما كركي

حقوق الإنسان! لم أكن أعرف أنها هي الأخرى عبارة انتقائية إلى هذا الحد. اعتقدت أن إسرائيل وحدها تحسن استخدامها في توقيت يتطلّب «قوطة» أو اتهاماً أو إلهاء عن شيء تُعده بعناية. أما نحن، فلم نتحد يوماً على «حقوق الإنسان» التي تعنيها. نحن لا نعترف بعضنا ببعض، ولا بالأخر، ولا حتى بحقنا بأن يكون لنا وطن «طبيعي»، لا سارقين فيه في السلطة ولا ناهبين، ولا ناكرين لجميل من يحموننا بدمائهم، في بلد يذهب فيه دم الشهداء هدراً...

الجيش «انتهاك وفضح»، حينما تجرأ على أسر 40 إرهابياً يُعدون لعمليات متزامنة في وقت واحد! فهبّ بركان «الوعي الطارئ» في وجهه... لجان! وحقوق إنسان! ومحامون! ودعوات للمحاسبة! يبدو أن المشكلة وقعت لأنه تمكن من ذلك فعلاً! فلا «حقوق إنسان» لمدنيين كانوا سيسقطون كالعصفير لو نجحت العملية... ولا حقوق إنسان لمن تناثروا كالعبار في انفجارات حصلت، ولا حقوق إنسان لجنود فقدوا بصرهم لحماية النازحين، ولا حقوق إنسان لضباط سقطوا بمعارك مختلفة، وفي مواجهة ظواهر كالأسير وما شابه... كل يوم خبرية، وكل يوم ورطة، وكل يوم سياسي بأوامر «عميلة»... أو أصوات غارقة في «وهم حضاري من حيث إطار الزمان والمكان والظروف»... هذا إذا ما اعتبرنا «التصويب الحضاري» بريئاً أصلاً! كل ذلك والجيش صامد وثابت.

لا حقوق إنسان يوم أمير العسكر بالاعتداء على شباب الحراك، وبعض الجنود بكوا لاضطراهم إلى فعل ذلك، لا حقوق إنسان عندما تدرجت رؤوس العسكر الذين أعدمتهم «النصرة»، ولا حقوق إنسان للعسكر المأسورين لدى «داعش»، ولا حقوق إنسان لمن قتلوا في صفوفه ونُكل بجثثهم في بعض المناطق، ولا حقوق إنسان لجيش تجهيزه حرّورة، ولا حقوق إنسان لجيش

وجهة نظر

الأمن الذاتي للإرهابيين

يردع الأخوة الأعداء ساعة «يتزعرون» على الناس! قد يقول البعض إن هذا خلط بين «الواجب» وحقوق الإنسان، فما علاقة هذا بذاك؟ الجيش اللبناني ليس جيشاً سويسرياً، ولا هولندياً، لا شيء متاح له، معاركه دائماً تُبتر لمصلحة خط سياسي قريب أو بعيد. تُبتر من دون حسابات من سقط ومن راح. وهذا انتقاص من حقه، حقه كإنسان مكلف من ضميره أولاً حماية بلده، ممن يمنعون من إكمال أية معركة وطنية وحسمها!

الحقيقة انو «هلق وقتها» حقوق الإنسان! فالجيش «اعتدى»، وأوقف إرهابيين. كيف هيك يا عمي؟ ما حسبناها هيك؟ على العسكر أن يحملوا معهم «دليلاً للتصرف»، «كاتالوغاً» للإرشادات وأخلاقيات المعارك في بور الإرهابيين الذين يستخدمون الناس دروعاً بشرية، وعلى الجيش أن يتقن «إتيكات التوقيف»، فيطلب بهوء «من بعد إذن الجميع»، وإذا ما كان هناك إجماع، وبالتراضي من جميع الأطراف المشهود لها بـ«الوطنية الناصعة»، أن يفتش ويعتقل ويبحث! مضحك هذا البلد، ضيعان التضحيات فيه! بات العنوان الأبرز «الجيش ينتهك»، والبعض يطالب بفريق ثالث يواكب الجيش ليراقبه، ويتأكد من «أن ما يدعيه صحيح»! أجل، نحتاج طرفاً ثالثاً ليتمكن جيشنا من حمايتنا على أرضنا!؟

من له مصلحة بضرب هيبة الجيش وتفتيت معنوياته في هذا التوقيت بالذات؟ وهل ستتصرف القيادة بحكمة وصرامة، أم أنها ستسعى لرضى الساسة الذين هم إما متهورون أو تائهون أو متطرفون أو فاسدون، علماً بأنهم مُجرّبون... وهل على القيادة أن تقدم مسبقاً خططها لكل من يعنى «بحقوق الإنسان»؟! أم أنه في ظل وضع أمني مخيف كهذا و«واعد» على ما يبدو، على القيادة أن تكون «حرّة ومحرة وحازمة»؟

بعد قليل، سيصبح مطلب «الأمن الذاتي للإرهابيين» ضمن حقوق الإنسان... في بلد العجايب!

* إعلامية لبنانية